الدين العام والضرائب وتنظيم الوصول إلى الاحتياطيات لدعم السيولة ستؤثر إيجاباً على تصنيفنا

تغييرات التصنيف السيادي.. قد تطول جيوب المواطنين!

■ البيانات الإحصائية غير المحدثة بصورة دورية ومنتظمة.. أصبحت عامل تهديد للتصنيف ■ تفعيل «الحوكمة» من قبل لجنة تحسين التصنيف الائتماني حدّت من تدهوره

أحمد مغربي ـ علي إبراهيم

كشفت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» أن تقريرا حكوميا تطرق إلى أن تأثيرات تغيير التصنيف الائتماني للكويت قد تطول جيوب المواطنين، وتدفع إلى زيادة تكلفة القروض على المواطن، وارتفاع تكلفة السلع والخدمات، خصوصا ان الشركات ستلجأ إلى رفع أسعار خدماتها ومنتجاتها على المواطن بارتفاع أسعار الفائدة.

وأكدت المصادر أن الحكومة من خلال اللجنة العليا لتحسين التصنيف الائتماني تتابع هذا الأمر بصورة حثيثة، حفاظا على مقدرات المواطنين، إذ نجحت اللجنة فعليا في الحد من تدهور تصنيف الكويت عبر تفعيل مبادئ الحوكمة المؤسساتية للحكومة، كما أن الإدارة المتينة للسياسة النقدية والمخاطر المحدودة للقطاع المصرفي تعد أيضا من نقاط القوة التي تدعم التصنيف، إلا أن هناك تحديات أخرى مازالت قائمة ويجري العمل عليها من أجل تحسين التصنيف الائتماني للبلاد.

ولفتت المصادر إلى أن «البيانات الإحصائية» تمثل عامل خطر على التصنيف السيادي، خصوصا وأن عدم توافرها بصورة دورية ومحدثة ومنتظمة كانت عاملا رئيسيا في التخفيض الأخير للتصنيف، وهو الأمر الذي يحتاج إلى معالجة سريعة وجذرية خصوصا وأن جميع القرارات والدراسات والإجراءات الحكومية تبنى على تلك البيانات وهو ما يتطلب أن تكون أكثر حداثة ودقة وواقعية.

وأشارت المصادر إلى أن وكالات التصنيف الائتماني العالمية تتوافق في تقاريرها حول الجانب الضعيف من عوامل تصنيف الكويت، مثل ضعف الحوكمة المؤسساتية للحكومة والقطاع العام وهو الأمر الذي تعاملت معه لجنة التصنيف الائتماني باحترافية، ناهيك عن عدم تنوع الاقتصاد المعتمد على النفط بصورة رئيسية، إلى جانب التحديات المتعلقة بالسيولة والتمويل بسبب غياب أدوات معتمدة للاقتراض والتمويل.

وذكرت أن الوضع الحالي معقد نسبيا بمجموعة مشكلات هيكلية مترابطة، تؤدي بمجملها في النهاية إلى تغيرات جوهرية في التصنيف السيادي، ومن بينها الارتفاع المستمر لاحتياجات المالية العامة التمويلية، وكذلك ارتفاع النفقات العامة، إلى جانب اعتماد الاقتصاد على الانفاق الحكومي، واعتماد الانشطة الاقتصادية بشكل كبير على الصادرات النفطية التي يقودها الطلب العالمي المركز.

يأتي ذلك إلى جانب محدودية مصادر التمويل لسد العجز، إذ تعتمد الدولة على الاحتياطي العام الذي يتم استنزافه بمعدل متسارع وبدء الاعتماد على احتياطي الاجيال القادمة، والذي يعتبر الملاذ الاخير لقوة التصنيف السيادي الحالي، ناهيك عن الحضور المحدود للمواطنين في القطاع الخاص، وضعف دور القطاع مما يجعل القاعدة الضريبية المحتملة أصغر ويؤثر على المنافع المحتملة للاصلاحات الضريبية في تعظيم الايرادات الحكومية، إلى جانب ارتفاع أجور الوظائف العامة ومصادر الدخل المحدودة النابعة عن الاعتماد على الهيدروكربون، وصولا إلى انعدام الاصلاحات الضريبية بسبب التحديات المؤسسية والسياسية.

وذكرت المصادر أن التقرير الحكومي تطرق إلى وجود عدد محدود من المبادرات التي يمكنها التأثير إيجابا على التصنيف السيادي خلال الأعوام المقبلة، مثل إصدار التشريعات المتعلقة بالدين العام وتطبيق الاصلاحات المالية كالضرائب وترشيد الانفاق الحكومي بالاضافة إلى استحداث إطار عام شفاف لحوكمة وتنظيم الوصول إلى الاحتياطيات من أجل دعم السيولة الحكومية، وكذلك، وجود حوكمة فعالة لإدارة وقيادة الإشراف على التصنيف السيادي والتنسيق والمتابعة مع أصحاب المصلحة ووكالات التصنيف من أهم ممكنات تحسين التصنيف وخاصة من خلال الأثر الإيجابي على الحوكمة المؤسساتية.

وقالت المصادر أن التقرير شدد على أهم الخطوات الواجب اتخاذها كجزء من خارطة الطريق للمحافظة على التصنيف الائتماني السيادي والعمل على تحسينه، ومن بينها اعتماد وتطبيق برنامج الحكومة والاصلاحات اللازمة بشكل سريع وصارم وذلك لترشيد الانفاق وزيادة الايرادات غير النفطية وتحسين فعالية السياسة الحكومية ومحركات النمو والمرونة المالية وتحفيز استثمارات القطاع الخاص.

وشدد على ضرورة استخدام المزيج من أدوات التمويل لسد جزء من العجز وتوفير سيولة للاحتياطي العام وتمويل الفرق المتبقي عن طريق الاصلاحات المالية، والمواءمة بين السلطات التنفيذية والتشريعية لتسهيل عملية تنفيذ الاصلاحات وزيادة السيولة واعتماد التشريعات الاساسية، وإعداد إطار حوكمة فعال للتعامل مع وكالات التصنيف وتحسين مدى اتساق البيانات التي يتم تزويدهم بها من خلال آلية منظمة، واستخدام منهجية وكالات التصنيف لتحديد التأثير الاقتصادي للقرارات والسياسات العامة قبل اتخاذها وتقييم صحة الاقتصاد من خلال المؤشرات ذات الصلة.

6 نقاط قوة تدعم تصنيف الكويت

1ـ مستويات ثروة عالية بشكل استثنائي واحتياطيات هيدروكربونية كبيرة جدا.
2ـ الإدارة المتينة للسياسة النقدية.
3ـ الاحتياطيات المالية الكبيرة الناتجة عن الفوائض المالية التاريخية المرتفعة.
4ـ الأصول الضخمة لصندوق الثروة السيادي.
5ـ المخاطر المحدودة للقطاع المصرفي.
6ـ سهولة الوصول إلى التمويل وتكلفة الاقتراض الملائمة في أسواق الدين الدولية.

9 تحديات يجب على الكويت معالجتها

1ـ الاعتماد الكبير على القطاع النفطي والتقلبات الاقتصادية المصاحبة له.
2ـ الضعف المؤسسي والتقدم البطيء في الإصلاحات الاقتصادية والمالية.
3ـ الجمود المستمر فيما يتعلق بقانون الدين العام.
4ـ غياب استراتيجية تمويل موثوقة على المدى المتوسط.
5ـ مخاطر عدم الاستقرار السياسي الاقليمي.
6ـ مخاطر السيولة المتمثلة الناشئة عن أصول الاحتياطي العام.
7ـ الاعتماد الكبير على الهيدروكربون والمياه المحلاة.
8ـ النمو السريع في القوى العاملة مع عدم تطور القطاع الخاص بشكل نسبي.
9ـ انخفاض مستوى التعليم.

ربط مع «القوى العاملة» و«التأمينات» الاجتماعية لتنفيذ القرار نهاية العام

«تنظيم التأمين» تُلزم الشركات بـ «تكويت» الوظائف الإشرافية

أحمد مغربي

كشفت مصادر مطلعة لـ«الأنباء»، أن وحدة تنظيم التأمين تتجه إلى إلزام شركات التأمين بتكويت وظائفها الإشرافية، وذلك تنفيذا لاستراتيجية الدولة في توطين قطاع التأمين وتعزيز مشاركة العنصر الوطني في تطوير تنافسية السوق وخلق بيئة عمل جاذبة للكوادر الكويتية وتأهيلهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في القطاع.

وقالت المصادر ان «تنظيم التأمين» تتجه للربط مع الجهات الحكومية والأهلية المعنية مثل الهيئة العامة للقوى العاملة، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتنفيذ القرار مع نهاية العام.

وأوضحت المصادر أن قرار الوحدة بتكويت الوظائف الإشرافية في قطاع التأمين، لا ينظر إلى التوطين بصورة كمية فقط، بل إلى الجانب النوعي أيضا، وذلك عبر تأهيل الكوادر الوطنية وتدريبهم علميا وفنيا في جميع المستويات الوظيفية خاصة المتقدمة منها.

وأكدت المصادر أن «تنظيم التأمين» تضع باعتبارها الاستراتيجية الجديدة للتكويت والتي تقوم على مبدأ جديد لدفع المواطنين نحو تبوؤ المراكز الوظيفية المتقدمة في القطاع التأميني، وزيادة معدلات التكويت عبر مشاركة الكوادر الوطنية في مختلف المستويات الوظيفية في سوق العمل وفق رؤية متكاملة وواضحة تدعم مبادئ رؤية كويت جديدة 2035.

وأوضحت أن وحدة التأمين تسعى الى خلق استراتيجية تكويت ذات نظرة شمولية وبعيدة المدى ولا تسعى فقط الى زيادة أعداد المواطنين، بل أيضا تستهدف الخريجين ذوي التخصص والخبرة للمشاركة بفاعلية في مسارات الأبحاث والريادة في صناعة التأمين داخل الكويت.

وأشارت المصادر الى أن هذا القرار يتناسق مع قرارات مسبقة أخرى بخصوص قطاع التأمين تتعلق بإلزام الشركات ووسطاء التأمين بتعيين مراقب التزام كويتي، وذلك ضمن تأهيل الكوادر الوطنية لشغل هذه الوظيفة من خلال حزمة مبادرات وبرامج نفذت مع بداية عمل الوحدة، إذ وضعت خطة تنفيذية بالتعاون مع الجهات المختصة من أجل توسيع رقعة العمل التأميني، مشددة على أن الوحدة تضع التكويت في مقدمة أولوياتها ليقودوا عجلة تطوير القطاع.

واشارت المصادر الى أن قطاع التأمين المحلي بدأ يجني ثمار التغيير الإيجابي تحت مظلة وحدة تنظيم التأمين ودورها كناظم رقابي، وهو ما يظهر جليا في عدد الشركات ونوعية الخدمات والمنتجات التأمينية، وصولا إلى إبراز الشفافية في التقارير المالية والإحصائية الدورية، ما خلق بيئة رقابية جيدة من شأنها تصحيح أوضاع القطاع.

أكبر عقد للناقل الوطني سيشكل نقلة نوعية غير مسبوقة في مسيرته

«الكويتية» تتفق مع «إيرباص» على هيكلة أسطولها

باهي أحمد

علي الدخان

كشفت مصادر معنية في الخطوط الجوية الكويتية، أن الشركة ستوقع اتفاقية لإعادة هيكلة أسطول طائراتها مع «إيرباص»، والتي تستهدف من خلالها تحديث أسطول الطائرات، وذلك ارتكازا على 4 محاور منها عدد الطائرات في أسطول «الكويتية»، وطرازات الطائرات المستخدمة، وأحجامها ومدى طيرانها، والسعة المقعدية للطائرات.

وبينت المصادر أن «الكويتية» ستعلن تفاصيل تلك الاتفاقية غدا الاثنين، إذ تعد أكبر عقد للناقل الوطني مع منتج طائرات، سيشكل في مجمله نقلة نوعية غير مسبوقة في مسيرة الطائر الأزرق.

وذكرت المصادر أن الاتفاقية الجديدة ستكون لها انعكاسات مباشرة على النشاط التشغيلي لـ «الكويتية» إذ تأتي في إطار تحقيق الشركة لأهدافها الاستراتيجية، بتكامل وتجانس أسطولها بالتناسب مع حجم الطلب على الوجهات المختلفة، وكذلك توافقا مع الخطة التشغيلية المقبلة والتي تضمنت فتح عدد من الوجهات الجديدة وزيادة التشغيل إلى وجهات حالية.

يأتي ذلك إلى جانب اهتمام الشركة البالغ بمواكبة آخر التطورات التكنولوجية والخدماتية في عالم الطيران، والتي تقوم على السلامة والأمن وتقديم الخدمة المتميزة للعملاء.

خلال عام 2021.. وبالتزامن مع نمو صافي أرباح القطاع 85٪ إلى 834 مليون دينار

388 مليون دينار توزيعات نقدية لـ 8 بنوك.. بقفزة 61٪

المحلل المالي

ارتفعت توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين والمعلنة من قبل 8 بنوك كويتية (أعلنت عن نتائجها حتى الآن لعام 2021) بنسبة 61٪ لتسجل 388 مليون دينار، بعد انخفاض حاد في توزيعات الأرباح النقدية لعام 2020، بسبب الأزمة التي نتجت عن جائحة كورونا، حيث انخفضت بنسبة 52٪ إلى 241 مليون دينار من 500 مليون دينار عن عام 2019.

وبحسب رصد لـ الأنباء»، فقد جاء هذا الارتفاع بالتزامن مع نمو صافي أرباح القطاع بنسبة 85٪ خلال عام 2021 لتسجل 834 مليون دينار، (وذلك باستثناء بنكي التجاري والكويت الدولي «KIB» لم يعلنا بعد، فالتوزيعات النقدية لعام 2021 لا تزال أقل بنسبة 22٪ عن التوزيعات النقدية عن عام 2019.

وبالرغم من ارتفاع توزيعات الأرباح النقدية عن عام 2021، فقد انخفض معدل نسبة التوزيعات النقدية الى صافي الأرباح للقطاع المصرفي من 53٪ لعام 2020 الى 47٪ لعام 2021، وهي قريبة الى النسبة عن عام 2019 والتي سجلت 50٪.

واستنادا إلى التوزيعات النقدية عن عام 2021 وأسعار أسهم البنوك كما في 14 فبراير 2022، بلغ معدل العائد النقدي لقطاع البنوك الكويتية 1,73٪، وفيما يلي أبرز مؤشرات التوزيعات النقدية للبنوك الكويتية خلال عام 2021:

1 ـ يتصدر بنك الكويت الوطني وبفارق كبير عن باقي البنوك الكويتية بتوزيعاته النقدية على المساهمين عن عام 2021 التي بلغت 216 مليون دينار (30 فلسا للسهم) مرتفعة بنسبة 58٪ من 137 مليون دينار لعام 2020 وبالتالي يكون الوطني قد وزع نحو 64٪ من صافي أرباحه لعام 2021 وهي أعلى نسبة بين البنوك الكويتية وشكلت توزيعاته النقدية 56٪ من توزيعات الأرباح النقدية للقطاع المصرفي الكويتي. ويتمتع البنك الوطني بعائد نقدي (توزيعات الأرباح النقدية إلى سعر السهم) جيد نسبته 2,9٪ بالمقارنة مع معدل القطاع الذي سجل 1,73٪.

2 ـ بلغت توزيعات بيت التمويل الكويتي النقدية لعام 2021 نحو 100,4 مليون دينار (12 فلسا للسهم بالمقارنة مع 10 فلوس لعام 2020) وبارتفاع عن عام 2020 نسبته 32٪ وقد بلغت نسبة التوزيعات النقدية لبيتك الى صافي الأرباح نحو 42٪ لعام 2021 وشكلت توزيعاته النقدية 26٪ من التوزيعات النقدية للقطاع خلال العام نفسه. أما عائد التوزيعات النقدية فقد سجل 1,31٪ لعام 2021.

3 ـ ارتفعت توزيعات الأرباح النقدية لبنك الخليج عن عام 2021 بنسبة 41٪ لتسجل 21 مليون دينار (7 فلوس للسهم) بالمقارنة مع 15 ملايين دينار لعام 2020 (5 فلوس للسهم) ويكون البنك قد وزع ما يعادل 50٪ من صافي أرباحه لعام 2021 وهي ثاني أعلى نسبة بعد الوطني بين البنوك الكويتية. كما شكلت توزيعاته النقدية فقط 5٪ من توزيعات القطاع المصرفي الكويتي وبعائد نقدي للسهم بلغ 2,25٪.

أبرز مؤشرات التوزيعات النقدية للبنوك الكويتية في 2021

البنك	ربحية السهم (بالفلس)	التوزيع النقدي (بالفلس)	نسبة التوزيع النقدي إلى ربحية السهم (٪)	عائد التوزيع النقدي (٪)
الوطني	47	30	63,8	2,9
بيتك	28,6	12	42	1,31
المتحد	11,5	5	43,5	1,43
الخليج	14	7	50	2,25
الأهلي	12	5	41,7	1,7
برقان	13,1	5	38,2	1,84
بوبيان	13,6	5	36,8	0,62
وربة	6	-	-	-

4 ـ ارتفعت توزيعات الأرباح النقدية لبنك برقان عن عام 2021 بنسبة 19٪ لتسجل 15,6 مليون دينار (5 فلوس للسهم) بالمقارنة مع 13 مليون دينار لعام 2020 (5 فلوس للسهم) ويكون البنك قد وزع ما يعادل 38٪ من صافي أرباحه لعام 2021.

5 ـ أما بنك بوبيان فقد بلغت توزيعات أرباحه النقدية عن عام 2021 نحو 16 مليون دينار بعد عدم توزيعه أي أرباح نقدية عن عام 2020 وبالتالي يكون بنك بوبيان قد وزع 37٪ من صافي أرباحه.

6 ـ أما البنك الأهلي الكويتي وبالتزامن مع ارتفاع أرباحه لعام 2021 بنسبة 139٪، فقد بلغت توزيعاته النقدية 8,5 ملايين دينار أو ما يعادل 5 فلوس للسهم و42٪ من صافي أرباحه لعام 2021.

7 ـ بعد انقطاع عن توزيعات نقدية عام 2020 فقد عاد البنك الأهلي المتحد الى التوزيع، حيث بلغت توزيعاته النقدية عن عام 2021 نحو 11 مليون دينار (5 فلوس للسهم) وبتوزيع 43,5٪ من صافي أرباحه وبعائد من التوزيعات النقدية بلغ 1,43٪.

يذكر أن المستثمرين يهتمون خلال الربع الأول من كل عام بإعلانات الأرباح والتوزيعات النقدية التي تعلنها الشركات المدرجة في بورصة الكويت، حيث تعتبر شريحة كبيرة من المستثمرين الأفراد التوزيعات النقدية مصدرا من مصادر الدخل للإنفاق الشخصي.

بينما تعتبر فئة المستثمرين من المؤسسات والصناديق الاستثمارية تلك التوزيعات النقدية فرصة لزيادة السيولة لديها، وإعادة استثمارها بالسوق بفرص استثمارية ذات عائد أفضل.

ويشكل قطاع البنوك الكويتية المدرجة في بورصة الكويت، الرافعة الرئيسية ومحرك النمو لأرباح الشركات المدرجة وتوزيعاتها النقدية، حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة للمستثمر ومؤشر على تعافي البورصة وتحسن الوضع والأداء المالي للبنوك.